أهمية التدبير الاستباقي للمناخ الاجتماعي على المستوى الترابي في تحقيق السلم الاجتماعي

الباحث محمد العماني
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال
جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

ملخص

يلعب الحوار الاجتماعي الترابي دورًا رئيسيًا في المساهمة في السلم الاجتماعي. حيث يشجع على إنتاج سياسات فعالة من خلال تضمين المشاركة النشطة للشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني.[1] بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسمح بإشراك جميع المتدخلين والفاعلين المعنيين من أجل منع النزاعات وتفضيل الحوار والتشاور كطرق لحل الخلافات.[2]

وفي هذا الإطار تكتسي الإدارة الاستباقية للمناخ الاجتماعي على المستوى الترابي أهمية قصوى في ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجهة. ويبحث هذا المقال في الاستراتيجيات والآليات الرامية إلى تعزيز المناخ الاجتماعي الملائم، مع تسليط الضوء على التأثير الحاسم لهذه الإدارة على تنمية مناخ الأعمال والسلم الاجتماعي، لا سيما في جهة الدار البيضاء–سطات.

نستكشف في الفقرة الأولى أهمية المناخ الاجتماعي في استقرار مناخ الأعمال. وسندرس كيف يمكن للمناخ الاجتماعي الإيجابي والشامل أن يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز النمو الاقتصادي في جهة الدار البيضاء–سطات.

في الفقرة الثانية، نبحث في أفضل السبل لاستخدام الهيئات الاستشارية الجهوية كمنصة للحوار الاجتماعي الترابي لتحقيق السلم الاجتماعي. وبالاستناد إلى تجربة الهيئات الاستشارية الجهوية في جهة الدار البيضاء–سطات، سنسلط الضوء على دورها الممكن في حل النزاعات وتعزيز التوافق الاجتماعي وبناء مستقبل مشترك. كما سنناقش الهيئات الاستشارية الجهوية كآلية لتحقيق السلم الاجتماعي.

الكلمات المفاتيح: الحوار الاجتماعي الترابي– مناخ الاعمال– المناخ الاجتماعي– الهيئات الاستشارية الجهوية– الجهوية– الدار البيضاء سطات– المغرب

مقدمة

تولد الأوضاع الاقتصادية العالمية والوطنية توترات اجتماعية تترجم إلى زيادة في الحركات الاحتجاجية بحثًا عن العدالة الاجتماعية. لمواجهة هذه التحديات، يمكن أن تشكل اللامركزية بوابة أساسية لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تطوير السياسات العامة الترابية بما يتماشى مع هموم المواطنين وحاجياتهم. في هذا السياق، يلعب الحوار الاجتماعي الترابي دورًا رئيسيًا في المساهمة في السلم الاجتماعي. حيث يشجع على إنتاج سياسات فعالة من خلال تضمين المشاركة النشطة للشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني.[3] بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسمح بإشراك جميع المتدخلين والفاعلين المعنيين من أجل منع النزاعات وتفضيل الحوار والتشاور كطرق لحل الخلافات.[4]

وفي هذا الإطار تكتسي الإدارة الاستباقية للمناخ الاجتماعي على المستوى الترابي أهمية قصوى في ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجهة. ويبحث هذا المقال في الاستراتيجيات والآليات الرامية إلى تعزيز المناخ الاجتماعي الملائم، مع تسليط الضوء على التأثير الحاسم لهذه الإدارة على تنمية مناخ الأعمال والسلم الاجتماعي، لا سيما في جهة الدار البيضاء–سطات.

نستكشف في الفقرة الأولى أهمية المناخ الاجتماعي في استقرار مناخ الأعمال. وعلى الرغم من أن السياسات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال في المغرب غالبًا ما ركزت على الجوانب الاقتصادية والتنظيمية، إلا أنها غالبًا ما أهملت البعد الاجتماعي. وسندرس كيف يمكن للمناخ الاجتماعي الإيجابي والشامل أن يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز النمو الاقتصادي في جهة الدار البيضاء–سطات.

في الفقرة الثانية، نبحث في أفضل السبل لاستخدام الهيئات الاستشارية الجهوية كمنصة للحوار الاجتماعي الترابي لتحقيق السلم الاجتماعي. وبالاستناد إلى تجربة الهيئات الاستشارية الجهوية في جهة الدار البيضاء–سطات، سنسلط الضوء على دورها الممكن في حل النزاعات وتعزيز التوافق الاجتماعي وبناء مستقبل مشترك. كما سنناقش الهيئات الاستشارية الجهوية كآلية لتحقيق السلم الاجتماعي، وسنسلط الضوء على قدرتها على الجمع بين المتدخلين وتيسير الحوار والتوصل إلى حلول تعود بالنفع على المجتمع المحلي بأكمله.

1. أهمية المناخ الاجتماعي في استقرار مناخ الأعمال

المناخ الاجتماعي لبلد ما هو عامل مهم يؤثر على التنمية الاقتصادية والاستثمار الوطني والأجنبي. يشير مفهوم المناخ الاجتماعي إلى مجموعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في بلد ما. يتأثر بالعديد من العوامل مثل ظروف الشغل والعلاقات بين المشغلين والأجراء والمنظمات الممثلة لهم، والسياسات العامة والصراعات الاجتماعية والاستقرار السياسي.

ويعد المناخ الاجتماعي مهما لتحسين مناخ الأعمال، حيث إن له تأثير مباشر على ثقة المستثمرين الوطنيين والأجانب.[5] يعزز المناخ الاجتماعي المستقر والهادئ ثقة المستثمرين ويقلل من شعورهم من تهديدات المخاطر السياسية. ويميل المستثمرون الأجانب، على وجه الخصوص، إلى الاستثمار في البلدان التي يكون المناخ الاجتماعي فيها مستقرًا والمخاطر السياسية منخفضة. حيث من السهل الملاحظة بأن البلدان ذات المناخ الاجتماعي غير المستقر والمخاطر السياسية العالية تكون أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المناخ الاجتماعي مهم لتحسين التنمية الاقتصادية بشكل عام. إن المناخ الاجتماعي الملائم يجعل من الممكن جذب الاستثمار، وهو أيضًا مهم لتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال خلق فرص الشغل وتعزيز ظروف الابتكار وظروف

الشغل العادلة واللائقة، والحماية الاجتماعية الملائمة والسياسات الاقتصادية المواتية للاستثمار والابتكار. وهي كلها عوامل يمكن أن تحسن مناخ الأعمال وتعزز التنمية الاقتصادية.

المناخ الاجتماعي مهم أيضًا للقدرة التنافسية للمقاولات. المقاولات التي تعمل في البلدان التي يكون فيها المناخ الاجتماعي مستقرًا وهادئًا تكون أكثر تنافسية، لأنها تتمتع بإمكانية الوصول إلى قوة عاملة مؤهلة ومتحمسة، ويمكنها التركيز على أعمالها الأساسية بدلاً من الاضطرار إلى التعامل مع العقبات الاجتماعية والسياسية.

سنبين في هذه الفقرة كيف أن السياسة المغربية في مجال تحسين بيئة الأعمال تغفل البعد الاجتماعي المتمثل في وضعية المناخ الاجتماعي (أ) ثم نحاول تناول كيف يمكن للجهة، وخاصة جهة الدار البيضاء–سطات العمل على تحسين مناخ الأعمال من خلال تحسين المناخ الاجتماعي، اعتمادا على مزايا الحوار الاجتماعي الترابي. (ب)

أ– سياسة تحسين بيئة الأعمال بالمغرب تغفل البعد الاجتماعي

السياسة المتبعة اليوم من قبل المغرب في مجال تحسين مناخ الأعمال لا تأخذ أبدا في الحسبان مسألة المناخ الاجتماعي. يظهر ذلك جليا في أدبيات اللجنة الوطنية لمناخ الاعمال، بل ويظهر أيضا في تكوين اللجنة ومضمون أشغالها واجتماعاتها. أصدرت اللجنة مؤخرا وثيقة تتضمن السياسة الوطنية في هذا المجال. وتحمل عنوان السياسة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال بالمغرب، خارطة طريق 2021-2025 ويظهر جليا من خلال التقييم الذي أجرته اللجنة، للمجهودات المبذولة خلال السنوات السابقة، الغياب التام لمسألة المناخ الاجتماعي. حيث أكدت أنه على امتداد السنوات العشر الماضية، أحرز المغرب تقدما كبيرا في تحسين مناخ الأعمال. حيث اعترفت الشركات، المبحوثة، بثلاثة أنواع من الإنجازات الملموسة والتقدم التي تم الإشادة بها. أولا، كان هناك تحسين للعديد من الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات العامة الرئيسية. على سبيل المثال، منذ عام 2015، تمت معالجة 100٪ من عمليات الاستيراد عبر الإنترنت عبر نظام PORTNET، وزاد عدد العمليات الضريبية المدفوعة عن بُعد بنسبة 215٪ بين عامي 2016 و2019، وتتم الآن إدارة تصاريح التخطيط الاقتصادي والعمراني عبر Rokhas.ma النظام الأساسي، ويتم الحصول على تراخيص التشغيل والاستيراد عبر الإنترنت. كما كان هناك تسهيل للعديد من مسارات الأعمال من خلال تبسيط وتعديل الإطار التنظيمي. تم تعديل القانون التجاري (خاصة الكتاب الخامس المتعلق بصعوبات العمل)، وإصلاح حوكمة الشركات، واستفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية من تدابير الدعم، مثل منح 30 ٪ من العقود العامة أو تعزيز وصولها إلى الائتمان وتأمين استثماراتها. وأخيرًا، كان هناك دعم أفضل للشركات والمستثمرين على المستوى الجهوي، لا سيما من خلال إصلاح مراكز الاستثمار الجهوية وإنشاء لجان استثمار جهوية موحدة.

وتؤكد هذه الوثيقة على أن هذه التحسينات قد لقيت ترحيبا حسنا من قبل الشركات العاملة في المغرب وحسنت من رضاها. مؤكدة أن المغرب أحرز تقدمًا في العديد من التصنيفات الدولية، لا سيما مع حصوله على المركز 75 خلال عشر سنوات في تصنيف ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي، ليكون على أبواب أفضل 50 مركزًا.

هذا فيما يخص التقييم أما فيما يتعلق بخارطة الطريق 21-25 فقد أغفلت بدورها البعد الاجتماعي، مركزة على إرضاء المقاولة كشريك اقتصادي للدولة. واستمرت في التشوف لمستقبل بيئة الأعمال اعتمادا على الجوانب السالفة الذكر. وهوما يشكل في نظرنا نوعا من القصور. ولنا في ذلك التجربة التونسية خير دليل. فقد عصفت الاضطرابات الاجتماعية في تونس ببيئة أعمال كانت تعد نموذجا في المنطقة.

ب- تحسين مناخ الأعمال من خلال تحسين المناخ الاجتماعي على مستوى جهة الدار البيضاء سطات

يُعد مناخ الأعمال في الجهة مؤشرًا مهمًا لقياس صحتها الاقتصادية. يمكن لمناخ الأعمال الملائم أن يحفز الاستثمار والابتكار في مجال الأعمال وخلق فرص الشغل، وبالتالي يقوي جاذبية تراب الجهة.

يمكن أن يلعب تحسين المناخ الاجتماعي دورًا رئيسيًا في تحسين مناخ الأعمال. لتحسين المناخ الاجتماعي للجهة، من المهم العمل على عدة جبهات. أولاً، يمثل الأمن مصدر قلق كبير للمقاولات والمستثمرين.[6] لذلك يجب أن تتطور مهام المجالس الجهوية في مجال وضع تدابير أمنية فعالة لضمان حماية البضائع والأشخاص. يجب أيضًا تطوير سياسات منع الجريمة للحد من المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية. وإن كان الجانب الأمني لا يدخل في اختصاصات الجهة بموجب القانون التنظيمي الحالي، إلا أنه وجب إشراك المجالس الجهوية في هذ المجال. وإن كان من الأبعد اليوم التفكير في جهاز أمن جهوي فإنه على الأقل يجب مأسسة التنسيق الأمني مع الجهات. وتطوير قدراتها في مجال السياسات الأمنية الجهوية.

من المهم، كذلك، العمل على تجويد نوعية حياة السكان. يمكن أن تساعد سياسات التنمية الاجتماعية، مثل برامج الإسكان الاقتصادي أو الاجتماعي وبرامج الصحة العامة والبنية التحتية المحسنة للنقل، في تحسين رفاهية السكان وبالتالي جذب الاستثمار.

من جهة أخرى، يمكن أن يساعد تشجيع التنوع الثقافي في تحسين المناخ الاجتماعي للجهة. يمكن للسياسات الشاملة التي تعترف بالثقافات والأديان وأنماط الحياة المختلفة وتحتفي بها أن تساعد في بناء التماسك الاجتماعي وتحسين سمعة الجهة. خصوصا أن مدينة الدار البيضاء أضحت مدينة التنوع الديني والثقافي.

أخيرًا، تعد المشاركة المدنية النشطة ضرورية لتحسين المناخ الاجتماعي. يجب على المجالس المنتخبة الانخراط في حوار بناء مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع والمنظمات المنهية للمشغلين والمنظمات النقابية للأجراء لتحديد التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الجهة. يجب على الجميع أيضًا العمل بشكل تعاوني لإيجاد حلول مبتكرة وفعالة.

2. الفقرة الثانية: الاستثمار الأمثل للهيئات الاستشارية الجهوية كمنصة للحوار الاجتماعي الترابي لتحقيق السلم الاجتماعي

تعد مشاركة المواطنين عنصرًا أساسيًا لتعزيز الديمقراطية المحلية وإشراك المواطنين في بناء الحلول التي تلبي احتياجاتهم.[7] يمكن أن تتم مشاركة المواطنين هذه من خلال هيئات استشارية تم إنشاؤها مع المجالس المنتخبة للسلطات المحلية. هذه الهيئات هي آليات مؤسسية لمشاركة المواطنين، وفقاً لأحكام المادة 139 من الدستور.[8]يجب إنشاء هيئات استشارية داخل مجالس الجهات ومجالس الأقاليم والعمالات وكذلك مجالس الجماعات. بالنسبة للجهات، يجب إنشاء ثلاث هيئات استشارية بالشراكة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني: الهيئة المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، وهي الهيئة المتعلقة بدراسة اهتمامات الشباب والهيئة المتعلقة بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي. ويجب أن تدعم السلطات المحلية إنشاء وتشغيل هذه الهيئات الاستشارية. وتحقيقا لهذه الغاية، طورت المديرية العامة للجماعات المحلية دلائل إرشادية لإجراءات إنشاء هذه الهيئات وتشغيلها ومراقبتها.[9] وأظهرت نتائج دراسة استقصائية أجريت بين السلطات المحلية أن غالبية المجالس الجهوية قد أنشأت هيئات استشارية خاصة بها. إلا أن أكثر من نصف هذه الهيئات ليس لديها أية خطة عمل.[10]

بالإضافة إلى الهيئات الاستشارية هناك أيضا آلية تشاورية أخرى في غاية الأهمية، وهي ما يسمى بالميزانية التشاركية. وإن كان غياب تجربة مغربية في هذا المجال لحد الآن سيجعلنا نترك هذ الآلية جانبا. إلا أن هذا لا يمنع من إعطاء فكرة مقتضبة عنها.

الميزانية التشاركية هي آلية ديمقراطية تشاركية تهدف إلى إشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة المحلية. يتيح هذا النظام للمواطنين اتخاذ قرار بشأن تخصيص جزء من الاستثمارات العامة المتاحة، من خلال اتخاذ قرار بشأن تنفيذ المشاريع عبر عملية القرار المشترك. وهذا يعزز مشاركة المواطنين والجمعيات في إعداد ومراقبة وتقييم برامج ومشاريع التنمية، وفقاً للمادة 139 من الدستور وأحكام القوانين الأساسية المتعلقة بالسلطات المحلية.

من المهم ملاحظة أن الميزانية التشاركية تخص فقط نسبة مئوية من الميزانية الاستثمارية، تتراوح بشكل عام بين 5٪ و10٪. بالإضافة إلى ذلك، هناك أنواع مختلفة من الميزانية التشاركية التي يمكن إجراؤها وفقًا لنهج موضوعاتي، أو جهوي، أو اجتماعي، أو مزيج من هذه الأساليب، اعتمادًا على السياق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجهوي.[11]

أ- تجربة الهيئات الاستشارية الجهوية بجهة الدار البيضاء سطات.

إن إنشاء آليات تشاركية للحوار والتشاور وكذلك الهيئات الاستشارية الجهوية التابعة للمجلس هي مبادرات مهمة لتعزيز عملية صنع القرار الأكثر شمولاً وتشاركية على المستوى الجهوي. تتماشى هذه المبادرات مع المبادئ الديمقراطية التي تهدف إلى إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار. وقد شكل مجلس الجهة ثلاث هيئات استشارية جهوية لتسهيل التعبير عن آراء فاعلي المجتمع المدني والشباب والفاعلين الاقتصاديين في الجهة. هذه الهيئات مسؤولة عن إبداء رأيها في القضايا التي يعرضها عليها مجلس الجهة، فيما يتعلق بمجالات خبرتها. يعتمد تكوين هذه الهيئات على فئتين: فئة الجمعيات وفئة الخبراء. تتكون فئة الجمعيات من ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني، بينما تتكون فئة الخبراء من شخصيات ذات خبرة معترف بها في مجال تخطيط استخدام الأراضي أو مشاريع التنمية المستدامة أو السياسات العامة الترابية.[12]

يتم اختيار ممثلي الجمعيات من قبل لجنة يشكلها المجلس، على أساس المعايير المذكورة في المادة 94 من النظام الداخلي للمجلس. يتم تعيين الخبراء الممثلين من قبل قادة الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس باقتراح وموافقة رئيسه. يتم تنسيق اجتماعات كل هيئة من قبل منسق ومقرر يختاره رئيس المجلس من بين أعضائه.[13]

يتم تحديد إجراءات عمل هذه الهيئات من خلال النظام الداخلي لمجلس الجهة. تجتمع كل من الهيئات بدعوة من رئيس مجلس الجهة أو الشخص الذي يعينه لهذا الغرض، إما بمبادرة منه، أو بناءً على طلب مجلس الجهة أو بناءً على طلب إحدى اللجان الدائمة المعنية بمجال اختصاص الهيئة، إما في إطار جلسات الاستماع، أوفي إطار اجتماعات التشاور وتبادل الرأي بين الهيئة المعنية ولجنة من اللجان الدائمة للمجلس. يحرر محضر كل اجتماع مقرر كل هيئة ويرفعه منسق الهيئة إلى رئيس المجلس.

في عام 2016، أنشأ المجلس الجهوي لجهة الدار البيضاء سطات ثلاث هيئات متخصصة في القضايا الجهوية المتعلقة بتكافؤ الفرص وقضايا الشباب والقضايا الاقتصادية، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. تتكون كل من هذه الهيئات من أعضاء يمثلون جمعيات وخبراء. يتم اختيار الأعضاء الذين يمثلون الجمعيات من قبل لجنة مكونة من ممثلي الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس، بينما يتم اختيار الأعضاء الذين يمثلون الخبراء من قبل ممثلي الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس بناءً على اقتراح رئيسه.

وقد عقدت هذه الهيئات سلسلة من الاجتماعات لدراسة القضايا التي تدخل في اختصاصها. وينتمي ميسر وهذه الهيئات إلى جمعيات المجتمع المدني التابعة لتراب الجهة. الموضوعات التي يعملون عليها تخص كل هيئة حسب تخصصها. ركزت المرحلة الأولى على موضوعات مثل الدعم المدرسي والتعليم عن بعد ودعم المرأة القروية وتطوير مجالها وفرص تمكين المرأة لتقوية الحكامة المحلية ومقاربة النوع الاجتماعي. وعملت الهيئة الثانية على إنشاء منصة إلكترونية لفائدة الشباب لتمكينهم من الوصول إلى كافة الخدمات في إطار واجهتين، واجهة التكوين والتوجيه، وواجهة الحصول على المعلومات ذات الصلة. ركزت المرحلة الثالثة على القضايا المتعلقة بالشباب وريادة الأعمال، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاقتصاد التضامني، والتعاقد مع الحاضنات وإنشاء معرض لعرض المنتجات القابلة للتصدير بتراب الجهة.

يتعلق القرار رقم 21/20 الصادر عن الدورة العادية للمجلس في مارس 2021[14] بمذكرة تفاهم بين المجلس والمعهد الوطني الديمقراطي وجمعية Impact For Development. تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى "تفعيل الآليات التشاركية والتشاور العمومي وتقوية دور المجتمع المدني والمشاركة في مراحل الإنشاء المشتركة المتعلق بمشروع الحكومات المنفتحة على مستوى الجهات."

بموجب مذكرة التفاهم هذه، سيقدم المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة الفنية لتعزيز آليات التشاور التشاركية في الجهة. ستشمل هذه المساعدة الفنية تكوين أعضاء هيئات التشاور والمراقبة، وكذلك لأعضاء المجتمع المدني، لمساعدتهم على فهم عمليات التخطيط الجهوي بشكل أفضل والمشاركة بفعالية وبناءة.

من جانبها، ستقدم جمعية أثر من أجل التنمية المساعدة الفنية لمساعدة هيئات الاستشارة والمراقبة على فهم أفضل للقضايا البيئية المتعلقة بإعداد التراب في الجهة. وستشمل هذه المساعدة الفنية التكوين على الممارسات البيئية الجيدة، وكذلك المشورة بشأن تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة في الجهة.

وأخيراً، يتعهد المجلس بدعم هذه المبادرات من خلال توفير إطار مؤسسي وتنظيمي موات لمشاركة المواطنين ومراعاة القضايا البيئية في عملية التخطيط الجهوي. كما يخطط المجلس للعمل في تعاون وثيق مع هيئات التشاور والرصد لضمان التنفيذ الفعال لهذه المبادرات ولضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عمليات صنع القرار الجهوي.

الأسئلة التي تبقى مطروحة هي: هل مكنت هذه الآليات التشاركية سكان الجهة من المشاركة في أعمال المجلس وتسهيل ممارسة أنشطته وفق الاختصاصات الموكولة إليه؟ وإن كانت النظام الداخلي لمجلس الجهة قد حدد طرق تشكيلها وطريقة إدارتها، فهل عمل على ضمان جميع الظروف المناسبة لعقد اجتماعاتها ودوراتها لمناقشة القضايا المحالة إليها من قبل المجلس وفقًا لاختصاص كل هيئة؟ وهل سعى المجلس إلى وضع إطار عمل يفضي إلى التشاور والحوار والعمل التشاركي؟ بعبارة أخرى هل تم تمكين هذه الهيئات لتلعب دورًا حاسمًا في تنسيق وتنفيذ السياسات العامة الجهوية التي تهم المواطن بشكل مباشر؟

سنحاول في ما يلي عرض التحديات التي تواجه الهيئات الاستشارية بجهة الدار البيضاء سطات وكذا تقديم اقتراحات من أجل جعل هذه الهيئات قادرة على المساهمة في تحقيق السلم الاجتماعي على مستوى الجهة.

ب- الهيئات الاستشارية الجهوية آلية لكسب رهان السلم الاجتماعي

على الرغم من أن مشاركة المواطنين هي وسيلة أساسية لتعزيز الديمقراطية المحلية، لا تزال هناك تحديات تعيق فعاليتها. ومن أهم التحديات مسألة تمثيل المواطنين في الهيئات الاستشارية. على الرغم من أن إنشاء هذه الهيئات من المفترض أن يعزز مشاركة المواطنين

في صنع القرار المحلي، إلا أن تكوين الهيئات قد لا يعكس تنوع المواطنين ومصالحهم. وهو الأمر بالنسبة للهيئات الاستشارية المكونة على مستوى جهة الدار البيضاء سطات. مثلا، نجد الهيئة المتعلقة بدراسة اهتمامات الشباب، تتشكل من موظف بعمالة، مسيرة إدارية، طبيبة، مسؤول صيانة صناعية، أربعة فاعلين جمعويين يشتغلون في مجال الرياضة وتربية الشباب، بالإضافة إلى كاتب عام مركز منارة للدراسات والأبحاث وهي مؤسسة تهدف إلى تشجيع البحث العلمي والمساهمة في النهوض به.[15] هذه الانتماءات المهنية لا تعكس ملامح الشباب الذي يمكن أن يقود حركات احتجاجية اجتماعية. فالشباب الذي يجب الحرص على التفاوض معه وإشراكه في القرارات هو شباب حامل لهموم اجتماعية وآراء وتوجهات ثقافية وسياسية. كالعاطلين عن العمل، والعاملين في ظروف هشة، والشباب المنتمي لأحزاب أو تنظيمات سياسية معارضة أو يحمل آراء سياسية معارضة لا يتوانى في التعبير عنها بمختلف وسائل التعبير. كما أن هيئة تضم عددا من الأعضاء يمكن عدهم على أصابع اليد لا يسعها أن تكون ممثلة لمختلف الفئات والشرائح.

لذلك فالمقترح أولا هو إعادة النظر في طريقة إحداث هذه الهيئات وجعلها هيئات منتخبة عوض وضع سلطة انتقاء أعضائها بين أيدي الأحزاب السياسية المكونة للأغلبية على مستوى الجهة. كما يجب الرفع من عدد أعضائها وهيكلتها بالشكل المناسب لتكون قراراتها أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك يمكن جعل هذه الهيئات تشتغل جنبا إلى جنب مع مختلف مكونات المجتمع المدني الممثلة داخل اللجان الدائمة للميثاق الاجتماعي الجهوي أو اللجان المحدثة في إطار اللجنة الجهوية للحوار الاجتماعي.

التحدي الآخر هو جودة مساهمات المواطنين. فإنه على الرغم من أن مشاركة المواطنين ضرورية لتحسين جودة وكفاءة وملاءمة السياسات العامة المحلية، فإن مساهمات المواطنين ليست دائمًا ذات نوعية جيدة. قد يكون هناك نقص في المهارات الفنية أو المعرفة المتخصصة في المجالات المعنية، مما قد يؤثر على جودة المساهمات ويحد من تأثيرها على القرارات المتخذة. لذلك يجب تعزيز التربية المدنية والسياسية لتزويد المواطنين بالمعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة بطريقة مستنيرة ومستنيرة في المناقشات العامة. يمكن أن يشمل ذلك برامج تعليمية حول السياسة العامة والحكم والقضايا الاجتماعية. وإنشاء منصات رقمية مخصصة لمشاركة المواطنين، حيث يمكن للمواطنين المساهمة في السياسات العامة بطريقة منظمة ومنظمة. يمكن أن توفر هذه المنصات المعلومات والموارد والأدوات ذات الصلة لتسهيل فهم القضايا وعمليات صنع القرار.

الهوامش:

[1] Pasquier, R., Simoulin V., Weisbein J., La gouvernance territoriale : Pratiques, discours et théories, LGDJ, Paris, 2013, P 121

[2] Pasquier, R., Simoulin V., Weisbein J., La gouvernance territoriale : Pratiques, discours et théories, LGDJ, Paris, 2013, P 122

[3] Pasquier, R., Simoulin V., Weisbein J., La gouvernance territoriale : Pratiques, discours et théories, LGDJ, Paris, 2013, P 121

[4] Pasquier, R., Simoulin V., Weisbein J., La gouvernance territoriale : Pratiques, discours et théories, LGDJ, Paris, 2013, P 122

[5] Yoganandan, G., & Kumar, M. D. (2023). Qualities of successful entrepreneurs–A review of relevant literature. Materials Today: Proceedings, 81, 173-175.

[6] وهذا ما ركز عليه السيد خالد سفير والي جهة الدار البيضاء سطات سواء بمناسبة ترأسه لأول اجتماع تحضيري للميثاق الاجتماعي الجهوي الثلاثي الأطراف أوخلا كلمته التي ألقاها بالملتقى الجهوي للمفاوضة الجماعية بالدار البيضاء في أبريل 2017

[7] Diatmika, I. P. G., & Yuniarta, G. A. (2019, November). Supervision of the Government in Strengthening the Influence of Community Participation of the Effectiveness of Village Funds in the District Buleleng. In International Conference on Tourism, Economics, Accounting, Management, and Social Science (TEAMS 19) (pp. 285-291). Atlantis Press.

[8] دستور المملكة المغربية 2011

- [9] المديرية العامة للجماعات الترابية، دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع الهيأة الاستشارية المختصة بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي بالجهة. 2021، الرباط
- المديرية العامة للجماعات الترابية، دليل مساطر احداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجهة، 2019، الرباط
- المديرية العامة للجماعات الترابية، دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع الهيئة الاستشارية المختصة بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب بالجهة. 2021، الرباط

[10] معلومة مستقاة من المصلحة المسؤولة عن الهيئات الاستشارية بمجلس جهة الدار البيضاء سطات

[11] المديرية العامة للجماعات الترابية، منهجية القرار الجهوي المشترك من خلال الميزانية التشاركية. 2022، الرباط

[12] مجلس جهة الدار البيضاء سطات، ورقة حول إحداث الآليات التشاركية للحوار والتشاور وإحداث الهيئات الاستشارية الجهوية للمجلس، 2022

[13] مجلس جهة الدار البيضاء سطات، النظام الداخلي

[14] مجلس جهة الدار البيضاء سطات، قرار عدد 21/20 بتاريخ مارس 2021

[15] مجلس جهة الدار البيضاء سطات، وثيقة خاصة بتشكيل الهيئات الاستشارية